



مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

السنة السابعة، المجلد (6)، العدد (21)، سبتمبر 2022

Volume (6), Issue (21) 2022

لمراسلة المجلة:

مجلة العلوم الشاملة

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

البريد الإلكتروني: mmfshsh1973@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي - ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة

والمجتمع المدني، قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

(ردمد ISSN): 2518-579



مجلة العلوم الشاملة

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية – رقدالين، ليبيا

السنة السابعة، المجلد السادس، العدد الواحد العشرون، سبتمبر 2022

رئيس التحرير والمترجم العام

الدكتور طارق الكادي النالبي

الاستاذ المشارك بالمعهد العالي للعلوم والتقنية - رقدالين

هيئة التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

الإخراج الفني:

المهندس أحمد محمود

البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة، ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجديّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
2. أن يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.
3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
4. البحوث التي تقبل تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.
5. يتضمن البحث ملخصاً وبيانات الباحث والعنوان باللغتين العربية والإنجليزية.
6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 12 وتكون مصححة لغوياً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.
7. تسند المراجع وفق الآتي:
 - المراجع داخل البحث سواء أكانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).
 - الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.
 - الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.
8. يمنح كل باحث نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حال قبوله للنشر.

تمهيد

بمناسبة صدور العدد الواحد والعشرون من مجلة "العلوم الشاملة" التي تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية برقدالين- ليبيا للسنة السابعة على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الأعداد السابقة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الأعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للأعداد السابقة، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الأخطاء وتحسين وتطوير جودة الأعداد القادمة.

"العلوم الشاملة" مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على اثني وعشرون بحث متنوع وشمل تخصصات عدة، وبلغتني الانجليزية والعربية . نسأل الله أن تقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

محتويات العدد

أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية	
1	دراسة لتطوير نموذج لمكتب إدارة مشروعات مؤسسي لتعزيز نجاح جودة مشاريع شركات قطاع الاتصالات الليبية
26	دراسة مرجعية للعلاقة بين المساندة الاجتماعية وتقبل العلاج الفيزيائي الحركي للمصابين بالشلل النصفي الناتج عن الجلطة الدماغية
45	أهمية الاتصال التسويقي في تحسين جودة الخدمات المصرفية
68	معادلة ليجندر التفاضلية وتطبيقها في إيجاد الجهد الكهربائي
83	اثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تحسين القدرة التنافسية لخدمات المصارف التجارية الليبية "دراسة نظرية"
108	تأثير إضافة فيتامين هـ والسيلينيوم إلى مياه الشرب علي نسبة الهيموجلوبين في دجاج اللحم تحت ظروف الإجهاد الحراري
118	موقوفات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كلية الاقتصاد الزاوية
155	دراسة الآثار السلبية الجسدية والنفسية الناتجة عن المهنة لأخصائي العلاج الطبيعي في ليبيا
186	تأثير استغلال المحاجر في كيمياء وجودة المياه الجوفية بمدينة صبراتة
211	مخاطر قلم الرصاص

250	التوسع الزراعي وأثره على التربة في منطقة الزاوية	11
263	مفهوم الإبدال في اللغة العربية	12
275	التوزيع الجغرافي للمشروعات الزراعية الإستيطانية بمنطقة غريان	13
288	تعيين عنصر الزنبق في عينات مياه البحر والاسماك والاعشاب البحرية بالشواطئ المقابلة للمجمع الكيماوي ابي كماش	14
296	تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على ليبيا	15
321	السفر وأثره في الأحكام الشرعية العملية (الطهارة الواجبة أنموذجاً)	16
347	تأثير الأغذية المعلبة منتهية الصلاحية وغير معروفة المصدر على المستهلك	17
364	جان جاك روسو (قراءة في فلسفته السياسية)	18
379	متطلبات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي	19
396	مدى الالتزام بتطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات بالشركة العامة للكهرباء خلال الفترة من 2010 – 2017 م	20
426	التحليل المكاني لاتجاهات التوسع العمراني بمدينة يفرن في شمال غرب ليبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	21
446	الأزمات المالية والاقتصادية	22



الأزمات المالية والاقتصادية

أسامة رمضان الشيباني ابودية

سعد سالم سعد خلف الله

قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

الملخص

هذه الورقة تسلط الضوء على الازمات المالية والاقتصادية وأنواعهما، من خلال تتبع تاريخ الازمات ذات التأثير الأكبر على مستوى الاقتصاد العالمي، من حيث أسباب وانعكاس كل منها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى الفرق بين كل من الازمة المالية والازمة الاقتصادية وكيفية اثير كل منها على جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد ككل، بالإضافة الى الدروس المستفادة من كل ازمة.

Abstract

This paper sheds light on the financial crises and the economic crisis, by tracing the history of crises that have the greatest impact on the global economy. In addition, the paper focuses on the difference between the main causes of the financial crisis and the economic crisis. Therefore, it focuses as well on the demand and the supply side in the economy as a whole. Furthermore, the lessons that was learned from each crisis.

المقدمة

تعتبر الازمات سواء الاقتصادية منها أو المالية نتاج استخدام خاطئ لأدوات السياسات التي تهتم بهذه المجالات مثل محاولات الثراء السريع التي تنج من ارتفاع مبالغ فيه في أسعار بعض الاسهم، أو التساهل في منح الائتمان من غير ضمانات كافية توضح مقدرة المقترض في قدرته على السداد من عدمه. زيادة على ذلك التوسع الغير مدروس في الإنتاج مما قد يخلق فوائض في العرض يجعل المنتجين غير قارين على بيع انتاجهم.

الدراسات السابقة

1. الأزمات المالية: تفسيراتها، أنواعها، وتداعياتها (Stijn & M. Ayhan , 2013).

تستعرض هذه الورقة مفهوم الازمات المالية مع التركيز على مصادرها الرئيسية، بالإضافة الى أنواع الازمات المالية والنظريات المفسرة لها، كما انه تم التطرق الى الآثار قصيرة ومتوسطة المدى للازمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

2. أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على إصلاح سياسة التماسك 2008-2013 (Berkowitzi، Von Breska و Pieńkowsk ، 2015)

في هذه الورقة تم استعراض الوضع الاقتصادي في الاتحاد الاوروبي، وكنتيجة للتغيرات الجوهرية التي تسببت فيها الازمات المالية للاقتصاد العالمي، أصبح لزاما اتخاذ إجراءاتتوسياسات تضبط النشاطات المالية، المتسببة في اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي، وهذه السياسات تستلزم حشد القرارات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتحديد الموضوعات والمجالات ذات الأولوية، من حيث قدرتها على تحفيز النمو في الاقتصاد على مستوى الاتحاد الأوروبي.

3. العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية".

تم التطرق في هذه الورقة الى التطور الهائل في التكنولوجيا ووسائل الاتصالات، بالإضافة الى تشابك عمليات التمويل، وهذا بدوره يؤدي الى رفع المخاطر الى مستويات عالية وغير مسبوقه، ما من شأنه ان يفاقم الازمات المالية، كما ان العولمة أضحت تستلزم وضع آليات وقواعد واتخاذ قرارات تكون على مستوى إقليمي او عالمي ولا تقتصر على المستوى المحلي ما من شأنه الوقاية او التقليل من حدة الازمات المالية(العقون، 2013).

4. من الركود إلى التعافي: ما مدى السرعة والقوة

تم التطرق في هذه الورقة الى السياسات الاقتصادية الكلية المعاكسة التي تم انتهاجها من اجل الحد من حالات الركود في الاقتصادات المتقدمة، ومدى ارتباط حالات الركود بالأزمات المالية، وما مدى نجاعة السياسات المضادة التي تم اتخاذه للحد من الآثار السلبية لتلك

الازمات على الاقتصاد، حيث اتضح وجود ارتباط وثيق بين حالات الركود و الازمات المالية، مما يجعل التعافي من تلك الازمات يأخذ وقت أطول من المتوقع، حيث يمكن للسياسة النقدية المعاكسة للتقلبات الدورية أن تساعد في تقصير فترات الركود، (...) بينما تبدو السياسة المالية التوسعية فعالة بشكل خاص في تقصير فترات الركود المرتبطة بالازمات المالية وفي تعزيز التعافي (Prakash, Alasdair, & Marco, 2009).

5. الأزمة المالية والاقتصادية والدول النامية (Gurtner, 2010).

في هذه الورقة تم التطرق الى مدى امتداد الازمة المالية الى البلدان النامية، ومدى تأثير كل بلد من هذه البلدان بالأزمة، كنتيجة لخصية كل بلد عن الاخر فان الازمة تتفاوت من بلد لآخر، من حيث شدة الازمة، وقدرة البلد على التعافي من الازمة، كما انه كلما زاد ترابط البلدان النامية مع الدان المتقدمة أدى هذا الى ان تكون الازمة أكثر حدة من غيرها من البلدان الأقل ارتباطا بالاقتصادات المتقدمة.

مفهوم الازمة

الأزمة: هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد - تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة (الحفى).

الفرق بين الازمة الاقتصادية والازمة المالية

الأزمة الاقتصادية هي الحالة التي ينهار فيها اقتصاد الدولة بشكل كبير، ينتج من هذا الانهيار هبوط في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تباطؤ في الطلب الكلي، مما يقو إلى زيادة في العرض وزيادة في البطالة، أي بمعنى ان يشهد الاقتصاد على المستوى الكلي انهيارا متسلسلة، وغالبا ما يكون هذا الانهيار ناتج من أزمة مالية.

الأزمة المالية، هي حالة تشهد فيها أسعار الأصول انخفاضاً حاداً في القيمة، وتعجز الشركات والمستهلكون عن سداد ديونهم، وتعاني المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة. غالباً ما ترتبط الأزمة المالية بذعر أو تدافع بنكي يقوم خلاله المستثمرون ببيع الأصول أو سحب الأموال من

حسابات التوفير لأنهم يخشون أن تتخفف قيمة هذه الأصول إذا ظلوا في تلك المؤسسة المالية. (KENTON، 2021)، بالإضافة إلى ان الازمة المالية تنحصر في القطاعات المالية غالباً و بدون استثناء، إلا أن تأثيراتها تكون على مستوى الدولة ككل و قد تكون الازمة و تأثيراتها عابرة للحدود.

الازمات الاقتصادية

مفهوم الازمة الاقتصادية

هي حالة من اضطراب كبير في مسار النشاط ونموه في المستوى الاقتصادي الكلي، أو الجزئي، أو على نطاق المؤسسة، الذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلتلك الحالة، نتيجة توافر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية، وعوامل في البيئة الداخلية والخارجية تؤدي إلى تراجع ملحوظ في مستوى النمو، ثم إلى انهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وتهديد المصالح، وتحقيق خسائر في قيمة الأصول والثورة، ينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمراريتها وكيانيتها عناصر الازمة.

كما يمكن تعريفها على انها حالة التهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول و التي من ابرز سماتها فشل في النظام المصرفي المحلي في اداء مهامه الرئيسية، و الذي ينعكس سلباً في تهور كبير لفئة العملة و أسعار الاسهم، مما ينتج عنه اثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة، و ينجم عنه اعادة توزيع دخول الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (محمد، 2019)

انواع الازمات الاقتصادية

1. صدمة العرض

صدمة العرض هي حدث غير متوقع يؤدي إلى تغيير مفاجئ في المعروض من منتج أو سلعة، مما يؤدي إلى تغيير غير متوقع في السعر. يمكن أن تكون صدمات العرض سلبية، مما يؤدي إلى انخفاض العرض، أو إيجابي، مما يؤدي إلى زيادة العرض؛ ومع ذلك، غالباً ما تكون سلبية. بافتراض أن إجمالي الطلب لم يتغير، فإن صدمة العرض سلبية (أو العكسية) تؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج إلى الأعلى، بينما تؤدي صدمة العرض الإيجابية إلى خفض السعر. (KELLY، 2020)

2. الازمات الدورية

ويطلق عليها البعض الأزمة العامة التي تصيب كل عملية تكرار الإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها كالإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم وهذا يعني ان الهزات التيتولد عن الأزمة الدورية تكون اكثر عمقا اذا تمت مقارنتها بغيرها من الأزمات (م.د. د. منتظر فاضل سعد البطاط و م.د. ندوة هلال جودة، 2011).

الازمات المالية

تعريف الأزمة المالية: هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات والأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات. (خليل، 2016)

انواع الازمات المالية

1. **أزمة العملات** هذا النوع من الازمات ينشأ من المضاربة على عملة دولة معينة، عندما تقوم أي دولة بتقليل الضوابط الخاصة ببيع و شراء عملتها، فينشأ من ذلك عدم استقرار لعملة تلك الدولة و من اشهر الازمات هي "أزمة بريطانيا 1992 و في أمريكا اللاتينية في عامي 1994 و 1998 و أيضا في الأرجنتين 2002" (محي الدين، 2013) ، "ويريكل من جيفر فرانكل (Jeffrey, A. Frankel) و أندرو روز (Andrew K. Rose) ، أن أزمة العملة وأنهيارها تتحقق عندما يحدث انخفاض في سعر الصرف الأسم لعملة ما بمقدار 25 % علنا لأقل" (صابر)، أي بمعنى أن هذا النوع من الازمات يرتبط بنظام سعر الصرف الثابت، وذلك يحدث عندما يكون هناك توسع في منح الائتمان بمقدار أعلى من الطلب على النقود من قبل الدولة، مما يؤدي إلى استنزاف رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وهذا بدوره يكون مشجع للمضاربين على عملة تلك الدولة، مما يجعل السلطة النقدية امام خيار التخلي على نظام سعر الصرف الثابت من اجل علاج هذه الازمة.

2. **أزمة ميزان المدفوعات** وهي الحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات الخاص بالدولة يعاني من انخفاض حاد في رصيده من الاحتياطيات من العملات الدولية (الدولار، اليورو)، و يرجع السبب إلى "الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مقارنة بالطلب الاجنبي على الصادرات المحلية" (شاكور، بلا تاريخ).

3. **الازمة المصرفية** وتعرف الأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إفسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويعرفها البعض الآخر بأنها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقات. (حريري، 2009).

4. **ازمة السيولة** هي تبخر مفاجئ وطويل الأمد لسيولة السوق والتمويل، مع ما قد يكون له من عواقب وخيمة على استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. يتم تعريف سيولة السوق على أنها القدرة على تداول أصل أو أداة مالية في وقت قصير مع تأثير ضئيل على سعره؛ تمويل السيولة، بشكل أكثر مرونة، مثل القدرة على جمع النقد (أو ما يعادله) إما عن طريق بيع الأصل أو عن طريق الاقتراض. (Borio, 2009)

ابرز الازمات الاقتصادية و المالية في العصر الحديث

1. ازمة الكساد الكبير 1929

تعريف الكساد الكبير: هو عبارة عن انهيار اقتصادي عالمي حاد حدث خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، بداية من الولايات المتحدة. اختلفت توقيت الكساد الكبير في جميع أنحاء العالم. في معظم البلدان ، بدأ في عام 1929 واستمر حتى أواخر الثلاثينيات (en.wikipedia، 2021).

الايضاع الاقتصادية قبل الازمة

ادى انطلاق الثورة الصناعية و ما صاحبها من ازدهار ونمو اقتصادي إلى حدوث تنوع كبير في اقتصادات الدول الصناعية من حيث منتوجاتها، غير ان هذا التنوع كان لايد ان يقابله طلب من اجل ديمومة الاقتصاد، لكن في تلك الفترة كان قانون ساي هو السائد (كل عرض يخلق طلبه)، ان التنوع الإنتاجي يفتح قنوات انفاق جديدة لمن هم قادرين على الشراء، و لكن من لا يملك القدرة فهو قاصر في الحصول على الضروري، فلا يعنيه شيء من التنوع، هذا الانقسام أدى إلى ان حدوث تكديس في البضائع، حيث ان العرض اصبح غير قادر على خلق طلب جديد، هذا التكديس في البضائع نتج عنه ان المصانع تنتج ولا تباع مما اضطرها إلى تسريح جزء من العمال، فينخفض الطلب اكثر فتقوم المصانع بتسريح المزيد ... وهكذا في شكل هبوط حلزوني في الطلب الكلي.

يمكن تعريف أزمة الكساد الكبير على أنها " هبوط حاد في أسعار الاسهم الأمريكية بنسبة 19%، ثم توالى الانهيارات في اسواق المال على نحو ما لبث ان امتدت اثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي" (محمد، 2019)، إن بداية الأزمة بأمريكا كما يقول المؤرخون أنها كانت بانهيار سوق الأسهم الأمريكية، وتحديدا في بورصة نيويورك "وول ستريت" في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود، وذلك عندما طرح 13 مليون سهم للبيع، لكنها لم تجد مشترين، فوجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وخسر مؤشر داو جونز 89% من قيمته. (الباشا، 2019).

الاسباب التي أدت إلى الكساد العظيم

ترى المدرسة الكينزية ان هذه المدرسة ترى أن سبب الكساد هو قصور في الطلب الكلي، حيث ان هذا القصور يوضح ان قانون ساي الذي ينص على ان كل عرض يخلق الطلب الخاص به قد فشل بسبب تشبع الأسواق بالسلع، بينما المدرسة النقدية تتفق مع المدرسة الكينزية في أن قصور في الطلب الكلي هو السبب، غير ان هذه المدرسة تضيف أن طول وشدت الكساد العظيم "نتج بشكل أساسي عن عدم رغبة نظام الاحتياطي الفيدرالي في منع فشل البنوك والحفاظ على عرض نقدي كبير بما يكفي" (Jean Caldwell and Timothy G. O'Driscoll, 2007).

كما أن انتشار المضاربة على الاسهم داخل البورصة أدى إلى خلق نوع من الطلب الوهمي على الاسهم و بالتالي ارتفاع اسعارها بمستويات غير معقولة بالنسبة لحركة النمو الاقتصادي، هذا بدوره أدى إلى "انهيار بوسة وول ستريت في 24-10-1929 الأمريكية إذ هبطت اسعار حوالي 16 مليون سهم بشكل مفاجئ مما جعلها غير ذات قيمة (...) لأصحابها اللذين كانت حياتهم ومدخلهم تتوقف على ارتفاع أسعارها وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا" (مريم بن السعد و فريد غمراني، 2016).

انعكاسات الازمة

1. إفلاس العديد من البنوك الأمريكية مما دفعها إلى سحب اموالها من الدول الأخرى لأجل إنقاذ نفسها داخليا وهذا السحب المفاجئ للأرصدة من الدول الأخرى وخاصة الأوروبية جعل من الازمة عالمية.

2. انهيار في الطلب الكلي مما أدى إلى ان قامت الشركات بتسريح المزيد من العمال، هذا قاد أيضا الاوضاع الاقتصادية من سيء إلى أسوء، حيث أدى هذا الهبوط الحزوني إلى ارتفاع البطالة في الاقتصاد الأمريكي إلى حوالي 25%.

2. أزمة بلدان شرق آسيا 1997(أزمة النمر الاسيوية)

إن سعي هذه الدول لتحقيق مستويات عالية من النمو و انتهاجها سياسات مشجعة للاستثمار سواء على مستوى الصناعات الصغيرة أو من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، "حيث أن معدل النمو الاقتصادي لهذا الدول خلال الثلاثين سنة الماضية يتراوح في المتوسط بين 8 - 9 % سنوياً" (المناعي، 1998)، بالإضافة إلى ان نصيب الفرد في هذا الدول كان " (سنغافورا \$22770 ، ماليزيا \$9020 ، تايلاند \$7540 ، إندونيسيا \$3800 والفلبين \$285)" (سعيد، 2009)؛ إن كل ذلك كان جاذبا لرؤوس الاموال من الدول المتقدمة، و ذلك بسبب ان الربحية مرتفعة في هذه الدول، و لإن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى اعتماد هذه الدول على نظام سعر الصرف الثابت، فان الاستثمار فيها يعتبر اكثر امانا.

اسباب الازمة

1. ان السبب الرئيس لهذه الازمة هو مضاربة بعض اصحاب رؤوس الاموال الضخمة على عملات تلك الدول، ولإن هذه المضاربة ذات اثار سلبية على عملات تلك الدول، قامت تلك الدول برفع أسعار الفائدة للحد من هذه المضاربات على عملاتها، هذا الاجراء أدى بدوره إلى أن قام المستثمرين بالتوقف عن الاستثمار في الأوراق المالية والاتجاه بدلا عن ذلك إلى ايداع الاموال في المصارف عن طريق بيعهم للأوراق المالية، هذا أدى إلى زيادة المعروض من الاوراق المالية وبالتالي انخفاض اسعارها.

2. زيادة الواردات وانخفاض الصادرات في بعض من هذه الدول مثل تايلاند، وبسبب ان عملات هذه الدول بالدولار فعند حدوث ارتفاع في قيمة الدولار جعل من بضائع هذه الدول تفقد قدرتها التنافسية، مما سبب حدوث عجز في ميزانها التجاري.

3. إن تخفيض العملة الصينية في عام 1994 قد أثر على الوضع التنافسي لصادرات تايلاند وكذلك صادرات الدول المجاورة الأخرى ، حيث أن تخفيض الصين لسعر صرف عملتها بحوالي

50 % أدى إلى تزايد حصيلتها منالصادرات بمقدار ضعف معدل نمو الصادرات التايلاندية.(المناعي، 1998، صفحة 2).

3. أزمة الرهن العقاري

أزمة الرهن العقاري هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي(en.wikipedia، 2021).

اسباب الازمة

1. قيام البنوك بالتساهل في إعطاء القروض العقارية عالية المخاطر، أي ان البنوك اعتمدت على ان أسعار العقارات غير قابلة للانخفاض، وبالتالي اعتبار المنازل كرهن مقابل القرض يعتبر اجراء كافي لضمان استرجاع اموالها في حال نقاعس المقرض عن الايفاء بالتزاماته.
2. اخفاق المقترضين في القدرة على تسديد ما عليهم من اقساط تجاه المصارف، والذي يرجع سببه إلى فائد التأخير الاضافية التي زادت الامر سوء وجعلت المواطن يعطي كل دخله الذي يجنه لتلك المصارف وهذا الدخل قد لا يكفي.
3. إن انخفاض مستوى الرقابة التي تفرضها الدولة متمثلة في البنك المركزي ووزارة المالية يعد أحد الاسباب التي إن لم تكن قادة للازمة فقد كانت من أحد اسبابها الرئيسية.
4. إن التطور التكنولوجي الرهيب بالأخص في طرق التسويق وكذلك البيعوالشراء بالإضافة إلى وسائل الدفع المختلفة قد صعب من عملية المراقبة الناجعة التي من الممكن أن تساعد في التنبؤ بالأزمة قبل حدوثها.

انعكاسات الازمة

1. افلاس العديد من البنوك التجارية نتيجة الازمة بسبب تكبها خسائر ضخمة خاصة في آسيا واوروبا الامر الذي جعل من هذه الازمة من أخطر الازمات على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية.

2. دخول الذعر في الأسواق المالية الناتج من عدم استقرار هذه الأسواق بالإضافة إلى وجود ضبابية في التوقعات بالنسبة للمستثمرين بشأن مجالات الاستثمار الآمنة والخطرة، مما دفعهم إلى التريث وعدم الاقدام على الدخول في النشاطات الاستثمارية، وهذا بدوره أدى إلى تفاقم المشكلة.
3. انهيار في أسعار الاسهم للعديد من البنوك والذي كان سببه اتساع رقعة انتشار ازمة الرهن العقاري.
4. سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري " فريدي ماك " تحت الوصاية طيلة الفترة التيحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار(م.د . منتظر فاضل سعد البطاط و م.د.ندوة هلال جودة، 2011، صفحة 15).
5. قيام الحكومة الأمريكية بإعداد خطة إنقاذ بتكلفة تقدر بـ 700 مليار دولار والاتحاد الاوربي أيضا قام بتخصيص مبلغ قدره 400 مليار دولار وتم ضخ هذه الاموال إلى السوق ولكن هذه المرة كانت الامور تحت الرقابة الحكومية الشديدة.

الخاتمة

ان السعي لتحقيق فوائض في الميزان التجاري للدولة أو زيادة في الأرباح يجعل الدول والافراد يدفعون للاقتصادات تجاه الازمات، وهذه الازمات قد يصعب التكهن بما قد تصل إليه امتداد على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، وما هي القطاعات التي قد تصل لها اثارها. كما انه ومن خلال التتبع لتاريخ الازمات يمكن القول بأن الازمات هي خلّاقة الحلول البديلة، أي ان بعد كل ازمة تولد أفكار جديدة لم تكن موجودة او معروفة قبلها، وهذا يمكن ان يعتبر من فوائد الازمات.

المصادر

المصادر العربية

1. خميس خليل. (ديسمبر ، 2016). الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 124.
2. د. جاسم المناعي. (5 8، 1998). الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص. المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية، (صفحة 1). بيروت. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Research%20and%20Studies/Articles%20and%20Speeches/ar/ASIAN_ECO_CRISIS_BEIRUT.pdf
3. د. صابر شاكر. (بلا تاريخ). الأزمة المالية وأنواعها. تم الاسترداد من www.babelsoftco.com: <https://www.babelsoftco.com/articles/financial-crisis-types>
4. د.رملی، د. وسعی اریح محمد. (2019). الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 63.
5. د.قحطان عبد سعيد. (2009). الأزمات المالية الآسيوية 1997 .. الأزمة المالية العالمية 2008 الأسباب، الآثار والدروس المستفادة .. دراسة مقارنة ". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 5.
6. رازي محي الدين. (2013). مسببات الأزمات المالية العالمية و منعكساتها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 8.
7. ريهام الباشا. (29 10، 2019). الكساد الكبير .. أشهر أزمة اقتصادية في القرن العشرين ولدت من أثر الحروب. تم الاسترداد من اليوم السابع: <https://www.youm7.com/story/2019/10/29/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1>

%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-
%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D
8%A9-%D9%81%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86

8. سامح أحمد زكى الحفنى. (بلا تاريخ). إدارة الأزمات. 4.
9. سلوى فؤاد صابر. (بلا تاريخ). الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 9. تم الاسترداد من https://jsfc.journals.ekb.eg/article_25549_103cb4461365b02e2c6236217501fb38.pdf.
10. عبدالغنى حريري. (2009). دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي. الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، (صفحة 5).
11. م. د . منتظر فاضل سعد البطاط و م. د. ندوة هلال جودة. (2011). تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية - الأسباب والآثار. مجلة الاقتصادي الخليجي العدد، 5.
12. مريم بن السعد و فريد غمراني. (2016). الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات. المسيلة، الجزائر.
13. نادية العقون. (2013). 1. العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية". . Sciences économiques.

المصادر الأجنبية

1. Bruno Gurtner. (15 March , 2010). The Financial and Economic Crisis and Developing Countries”, International Development Policy | Revue internationale de politique de développement. OpenEdition Journals.
2. Claessens Stijn و Kose M. Ayhan . (January, 2013). Financial Crises: Explanations, Types, and Implications. International Monetary Fund.2 صفحة ،
3. Claudio Borio. (2009). Ten propositions about liquidity crises. Bank for International Settlements.1 ،
4. en.wikipedia. (12 May, 2021). من الاسترداد en.wikipedia.org: https://en.wikipedia.org/wiki/Great_Depression
5. <https://marketbusinessnews.com/financial-glossary/economic-crisis>. (تم بلا تاريخ). (تم بلا تاريخ). <https://marketbusinessnews.com/>الاسترداد من
6. Jean Caldwell and Timothy G. O’Driscoll. (2007). What Caused the Great Depression? National Council for the Social Studies.71 ،
7. Kannan Prakash ،Scott Alasdair و Terrones E Marco. (April, 2009). From Recession to Recovery: How Soon and How Strong. World Economic.1 صفحة ،
8. Peter Berkowitz ،Eric Von Breska و Jerzy Pieńkowski. (03, 2015). The impact of the economic and financial crisis on the reform of Cohesion Policy 2008–2013. Directorate–General for Regional and Urban Policy.
9. ROBERT C. KELLY. (28 Dec , 2020). Supply Shock. تم الاسترداد من www.investopedia.com: <https://www.investopedia.com/terms/s/supplyshock.asp>
10. WILL KENTON. (23 Apr, 2021). Financial Crisis. تم الاسترداد من www.investopedia.com: <https://www.investopedia.com/terms/f/financial-crisis.asp>.